

أن تكشف النشرة السنوية للتجارة الخارجية الصادرة عن **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** عن ارتفاع (قيمة) الصادرات المصرية لمختلف دول العالم لتسجل ٥١.٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ محققة رقما قياسيا جديدا في تاريخها مقابل ٤٣.٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ أي بزيادة قدرها ٨ مليارات دولار وبنسبة تطور ١٨.٣ % فذلك أمر جميل.. أما الأجمل فيتمثل - بالإضافة إلى ذلك - في الكشف عن تطور (كميات) الصادرات أيضا بمعنى ذكر كميات السلع والمنتجات والبضائع التي تم تصديرها من كل قطاع من قطاعات منظومة العمل الوطني مقدرا بالطن وبمقارنته بالعام السابق مما يعكس بجلاء حجم الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال خلال العام المنصرم، وبيان القطاعات التي لم تحقق كميات الصادرات المخطط لها وإن كانت قيمة الصادرات قد تنامت، ولكن جراء ارتفاع الأسعار العالمية فقط، مما يسهم في الوقوف على مواطن الخل ومواقع التعثر ويتيح للمواطن فرصة الإحاطة التامة والإلمام الدقيق بالمفردات المبدئية للمشهد الخاص بملف (التصدير) باعتباره أحد الأركان الأساسية التي يقوم عليها صرح الاقتصاد الوطني.